رأي القدس

انتفاضة ثالثة؟

■ مرة اخرى يقف الفلسطينيون وحدهم امام الدبابات والجنود الاسرائيليين دفاعا عن المسجد الاقصى في مواجهة غير متكافئة، وبمعزل عن اي تدخل دولي او عربي.

الحكومة الاسرائيلية اختارت التوقيت الملائم لبدء الحفريات في باحة الاقصى، مستغلة الصدامات بين حركتي «فتح» و«حماس» في قطاع غزة التي اودت باكثر من تسعين شخصا منذ شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

وعادت يوم امس لتمارس الانتهازية نفسها عندما ارسلت قواتها الى الحرم القدسي الشريف لقمع المصلين ولسلب الشعب الفلسطيني فرحته بالتوصل الى «اتفاق مكة» الذي من المفترض ان يؤدي الى حقن دماء الفلسطينيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تنهي حالة الشلل والخلافات الحالية وتؤدي الى رفع الحصار المالي والاقتصادي.

الفلسطينيون لا يترددون لحظة واحدة في الدفاع عن مقدساتهم، ولهذا لم يكن مفاجئا ان يتدفق اكثر من عشرة آلاف مصل الى الحرم القدسي الشريف، تلبية لنداءات الاعتصام التي اطلقها خطباؤه لحمايته والاحتجاج على الحفريات التي تهدد اساساته.

صحيح ان بعض العواصم العربية والاسلامية شهدت بعض التظاهرات الاحتجاجية، ولكنها لم تكن بالقدر المأمول وبحجم الجريمة الاسرائيلية. فعندما ظهرت رسومات مسيئة للرسول الكريم في صحيفة دانماركية مغمورة شهدت العواصم الاسلامية مظاهرات صاخبة واجراءات عملية لمقاطعة البضائع الدانماركية. وتوقع الفلسطينيون ان تتكرر التحركات الاحتجاجية نفسها، وان كانت المقارنة في غير محلها، حتى ترتدع الحكومة الاسرائيلية، وتدرك ان هناك رأيا عاما اسلاميا لا يقبل بمثل هذه الجرائم في حق مقدساته.

ولعل موقف حكومات الدول الاسلامية، والعربية، منها على وجه الخصوص، اكثر سوءا. فقد اكتفت الحكومة المصرية باستدعاء السفير الاسرائيلي وابلاغه رسالة احتجاج، والشيء نفسه فعلته الحكومة الاردنية التي تتحمل مسؤولية اخلاقية وقانونية، بمقتضى معاهدة وادي عربة للسلام مع اسرائيل، تجاه حماية المقدسات الاسلامية، وعلى رأسها المسجد الاقصى.

الحكومة المصرية اعتقلت المتظاهرين الذين خرجوا في باحة الازهر الشريف منددين بالاعتداءات على قبلتهم الاولى وثالث الحرمين الشريفين، وهي التي كان من المفترض منها، بحكم كونها الدولة العربية الأكثر اهمية، وحاضنة الازهر الشريف المرجعية السنية الاكبر ان تغلق السفارة الاسرائيلية وتقطع كافة العلاقات مع الدولة العبرية وتنتصر للاماكن المقدسة بكل الطرق والوسائل.

العدوان الاسرائيلي الجديد على المسجد الاقصى ربما يكون الشرارة التي ستفجر الانتفاضة الثالثة، وتوحد جميع الفلسطينيين على ارضية المقاومة، تماما كما فعلت الانتفاضة الثانية.

فالحفريات تحت حائط البراق لا تقل خطورة عن اقتحام اريبل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق للمسجد الاقصى عام 2000، لان هذه الحفريات التي تأتي استكمالا لجهود البحث عن هيكل سليمان المزعوم ستؤدي الى انهيار هذا الصرح الاسلامي المقدس، علاوة على كونها استفزازا لعقيدة ومشاعر اكثر من مليار ونصف المليار مسلم ينتشرون في قارات العالم الخمس.

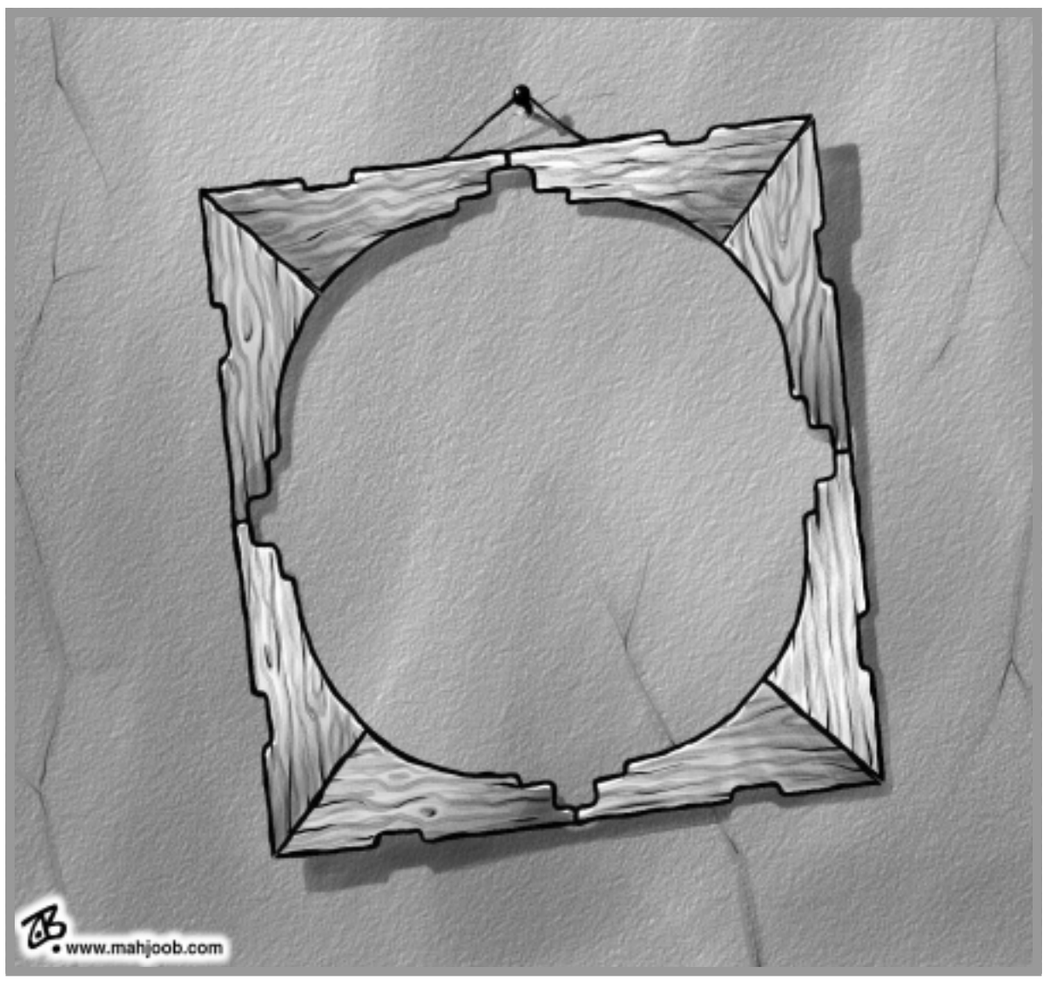

الاخوان المسلمون السوريون: استدراج عروض

حكم البابا

■ أضحكتني فعلاً طرافة التصريح الأخير للمراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين السورية المحظورة، بشأن نية جماعته إنشاء حزب سياسي في سورية، عندما تسنح فرصة إنشاء أحزاب فيها، يشمل كل فئات المجتمع السوري، واستناداً إلى تصريح المراقب العام للجماعة فإن الباب سيكون مفتوحاً أمام كل من يؤمن بمبادئ الحزب الجديد، من دون أن يكون العرق أو الدين أو المذهب عقبة أمام الانتساب إليه، على أن تبقى جماعة الاخوان المسلمين موجودة ومفتوحة لكل الأعضاء الراغبين في الانتساب إليها من الذين يؤمنون بمبادئها.

أضحكتني فعلاً طرافة هذا التصريح الذي يشبه من يمد يده اليمنى من خلف رأسه ليمسك بأذنه اليسرى جواباً على من يسأله أين أذنك، ويكاد يكون أقرب إلى محاولة تجارية لإعادة تسويق منتج محدود الانتشار بتغيير اسمه وشكل عبوته الخارجية لضمان انتشار أوسع له، فبدلاً من لجوء جماعة الاخوان المسلمين السورية لتطوير حزبها، والانتقال به من حالة الحزب الديني الطائفي التي لم تعد صيغة عصرية مناسبة للأحزاب السياسية، فضلاً عن الاجماع العربي والدولي الرافض لها، إلى حالة الحزب المدني الذي لايضع أية شروط تخص الدين أو الطائفة اللذين لايختارهما البشر عند ولادتهم، ومن الصعب عليهم استبدالهما تحت طائلة الموت في هذه المنطقة من العالم، وجدت في شكل الحزب البديل أو العمومي، الذي سيتواجد جنباً إلى جنب مع الحزب الأصلي أو الخصوصي حلاً للالتفاف على المأزق الذي تعترف على استحياء بوجوده، وإلاّ لما كانت بحاجة لحزب جديد أصلاً.

الطرفة الثانية التي يحملها هذا التصريح تأتي من بنية الحزب الجديد التي تزمع الجماعة إنشاءه التي ستسمح لكل فئات المجتمع السوري الانتساب إليه، بغض النظر عن أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم، فما هو هذا الحزب المعجزة الذي ستنشئه جماعة الاخوان المسلمين في سورية ويستطيع أن يضم العرب والأكراد والأرمن والشركس كأعراق، والمسلمين والمسحيين وحتى اليزيديين كأديان، والسنة والشيعة بكل امتداداتهم والكاثوليك والأرثوذكس بكل تفرعاتهم كمذاهب في نفس الوقت، ما لم يكن حزباً أممياً علمانياً ليبرالياً؟! فهل ستقبل جماعة الاخوان المسلمين السورية بهذه الصيغة لحزبها الجديد؟ وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الجماعة ابتكرت شكلاً توافقياً لحزبها الجديد، يجمع من كل حزب فكرة ليخرج بمنظومة مبادئ وأسس وأفكار تصالحية، لا تستفز أحداً، ولا تشعر مجموعة بأنها غير مكتملة المواطنة، ولا حقوق فريق ما، ماهو موقف الجماعة فيما لو تعارض قانون وضعي مع تشريع سماوي، وهل يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتحاور على الأقل حول مسألة أنزل فيها نص قرآني أو سنّت فيها سنة نبوية، ما لم يكن هذا النص أو تلك السنة حمالي أوجه؟!

ولأن جماعة الاخوان المسلمين السورية لا تملك حرية كاملة في مناقشة الأفكار السابقة وغيرها، من دون أن تصطدم بالحدود والمحظورات، والحلال والحرام، والمكروه والمستحب، فإن الحزب البديل الذي تزمع الجماعة إنشاءه وإدارته، لن يختلف عنها إلا بنسبة عشرة بالمائة في أحسن الأحوال، ولن يتجاوز في شكله ومضمونه القفاز الحريري الذي يغطي قبضتها، ولهذا السبب وقفت طويلاً أمام تصريح مراقبهم العام وقلبته من كافة وجوهه كي أتمكن من فهم أهدافه ومقاصده، ولأنه من غير المنطقي أن يكون هدف الجماعة من وراء هذا التصريح الانشقاق على نفسها، أو يكون دافعها يعود إلى هواية جمع الأحزاب، فإن التفسير الوحيد له هو الايحاء للامريكيين والأوروبيين أنها جاهزة للتأقلم مع شروطهم، وفكرة الحزب الجديد الذي يضم كافة فئات الشعب بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب حسب تصريح مراقبهم العام لايمكن فهمها إلاّ باعتبارها طلب مشاركة في استدراج العروض الدولية حول مستقبل سورية!

مصر: نعومة مع العمال وخشونة مع القضاة

محمد عبدالحكم دياب *

■ يقاس إنحطاط العصر باللغة التي تسود فيه، وبأدبيات ومفردات المتحكمين في توجيهه. ويقاس كذلك بقدرة مفسديه على تشويه اللغة ومفرداتها. ومن بين المفردات والعبارات التي يقبحها العصر ويستهجنها تأتي مفردة إنتاج ومشتقاتها، من منتجين ونانج، وما يشبهها من عمل وعمال وعاملين، وغيرها على غرار تنمية ونمو وإنماء، وهي مفردات وعبارات كانت، وستبقى، مؤشرا على تقدم الشعوب والدول والأمم، وتراجعت مفردات وعبارات شقيقة، مثل الاكتفاء الذاتي وارتفاع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات الناس. وبعد أن كان الحديث عن الرزق والدخل والمرتب، تغيرت اللغة إلى استثمار وعمولة ومكسب. حتى مفردات التعامل المالي شملها التغيير كذلك، وبعد أن كان القرش والجنيه مادة التعامل اليومي، أصبح اللحلوح و«الأبَيّج» والباكو والأرنب، مفردات تمت استعارتها من قاموس اللصوص وقطاع الطرق وعصابات السطو على المحاصيل والحيوانات، وتعرف في مصر بـ«السيم»، وجاءت تعبيرا حقيقيا عن أنشطة طفيلية وغير مشروعة، حلت محل «عرق الجبين» والعمل والانتاج، وترتب على ذلك تراجع مفهوم العمل ومعناه، وقد كان في السابق يوصف بأنه شرف، والملفت للنظر أن هذا التراجع كان له تأثيره فاختفى معه الشرف من قاموس المسؤولين والمتحكمين في الأرزاق والأعناق.

والتقبيح والاستهجان اللذان أصابا هذه المفردات والعبارات عكس نفسه في شكل اضطهاد واسع لكل مُنْتِج (عاملا كان أو فلاحا أو مهنيا.. مهندسا أو أكاديميا أو طبيبا أو محاسبا. الخ). ومن اليسير التأكد من أن ما يجري يتم مع سبق إصرار وتعمد وتخطيط، وفي جلسة جمعتني بعدد من العسكريين القدامى، وأعضاء في مجلس الشورى، من ورجال الأعمال، ساد رأي بينهم يقول ان رجال الأعمال يكفيهم أنهم يوفرون للشعب (إبن الـ...) «رغيف عيش وطبق فول»، وماذا يطلب أكثر من هذا، ولأن هؤلاء من فصيلة الحكام والمشاركين في القرار، طرحت سؤالا كيف يساس شعب يفرض عليه مثل هذا الحرمان؟، قال أحدهم بـ«الكرباج وضرب الجزمة».. وكيف لأناس يحملون كل هذا الحقد على الشعب ولا يذيقونه الأمرين. وعند التطرق إلى ظاهرة أطفال الشوارع، قال أحدهم «ما عندهم فلوس»، أي يملكون المال ويجمعونه ويسلمونه لرؤساء العصابات.. أي أن العيب ليس في الظروف التي ولدت هذه الظاهرة، ما دام لديهم المال، وليس مهما من أي مصدر حصلوا عليه، أو أين يوجه، وكيف يستغل أو يوظف؟ وكأنه يقول عليهم الاقتداء برجال الأعمال، وعنده حق فتاريخ عدد منهم لا يختلف كثيرا.. منهم من بدأ في الشارع، يبيع المخدرات، ويعمل بالدعارة، ويتاجر في السلع المهربة والمسروقة، ويمارس البلطجة.

وإرتبطت عملية تحقير المنتجين بتحقير الإنتاج والمُنْتَج ذاته، والبلد الذي كان طموحه هو أن ينتج «من الإبرة إلى الصاروخ»، وجد من يتهكم من هذه المقولة، ويجعلها محل تندر وسخرية. ولا هم صنعوا الإبرة ولا طوروا من الصاروخ، أو أصلحوا ما فيه من عيب، وبدلا من ذلك غرسوا في النفوس قيما وأخلاقيات قللت من شأن الصناعة، وحطت من قدر الانتاج، وتدنت بقيمة العمل. وادعوا أن الشعب، الذي تميز في الانتاج،لا يستطيع القيام بأقل الأعمال وأبسطها، حتى أن مهمة نظافة المدن والطرقات أوكلت لشركات أجنبية، وما دامت قصور وأحياء ومنتجعات وقلاع هؤلاء نظيفة لا يهم، لتصبح مدن مصر هي الأكثر تلوثا في العالم، والشعب الذي اخترع الزراعة وعلمها للبشرية جاءوا له بمزارعين وخبراء صهاينة يعلمونه فلاحة الأرض، واكتشف هذا الشعب مبكرا أن هؤلاء كانوا خبراء في نشر الأوبئة والسموم والتجريف والقضاء على صلاحية الأرض الأخصب وكانت الأعلى انتاجا في العالم، وبعد أن تحقق الهدف يعلن وزير الزراعة، الحالي، العودة إلى «الزراعة الإقطاعية»، كمرحلة أخيرة في تصفية ما تبقى من دور لمتوسطي وصغار ملاك الأراضي، ممن يقوم على كاهلهم الانتاج الحقيقي في الزراعة.. استكمالا لمخطط طرد الفلاحين من الريف، ومن يتابع أحوال الزراعة المصرية يجدها مهنة تلفظ أنفاسها، مما جعل الأهل يتوقفون عن إرسال أولادهم إلى المعاهد والكليات الزراعية، التي أصبحت تبحث عن طلاب ودارسين فلا تجد، وأضحت مهددة بالتوقف.

ولأن المطلوب إحلال العبودية والأنشطة الهامشية محل العمل الحقيقي والانتاج، فقد استنت السلطات نهجا تقضي به على الكفاءات والخبرات، وقصرها على خريجي دورات «جمعية جيل المستقبل»، المملوكة لجمال مبارك، وتركز نشاطها على التدريب (بمقابل) على العلاقات العامة، والكومبيوتر والترجمة، والعمل في البورصة، وفن التسويق والمضاربة، لزوم مشروعات رجال الأعمال والوكالات التجارية الأجنبية، ومقابل ذلك تراجعت برامج التدريب الصناعي والمهني، فتدنى مستوى العمالة المصرية، وعجزت عن المنافسة في السوق المحلي والعربي والخارجي، وأصبح مألوفا في شوارع المدن المصرية أن تجد صينيين وآسيويين وأفارقة يبيعون سلعا مستوردة ورخيصة، وأخذ الشباب العاطل يقلدهم أو يعمل معهم، ونجد لهذا النهج مثيل يتحكم في العملية التعليمية، فحولها من خدمة، وطريق للحراك الاجتماعي، إلى سلعة، في دكاكين، لا تتوفر فيها شروط العملية التعليمية السليمة، تعرف بالمدارس والمعاهد والجامعات الخاصة. متعددة الأشكال والألوان والجنسيات. وبعد أن كان التعليم حقا مكفولا للجميع، الفيصل فيه لمجموع الدرجات والقدرة على الاستيعاب والتحصيل، أصبح مرتبطا بالقدرة على شراء الشهادات والرخص الدراسية، وتدنى بذلك المستوى العلمي والأخلاقي وتخلفت مصر تخلفا شديدا، وبعد أن كان إقبال المصريين كبيرا على العلوم الهندسية والطبيعية والطبية والزراعية، اتجهوا نحو العلوم الإنسانية، وكانت الحجة المبررة للتخريب تستند على أن المجانية سبب التدهور!!، بينما حدث العكس تماما. تراجع شديد في الحراك الاجتماعي وربط الوظيفة بـ«اللياقة الاجتماعية»، مع تراجع التأثير العلمي والثقافي، خارج الحدود..في الوطن العربي وأفريقيا والعالم الإسلامي وباقي العالم. وتابعت يوم الجمعة، قبل الماضي، تهنئة في صحيفة «الأهرام»، شبه الحكومية، لرجل أعمال بمناسبة حصوله على الدكتوراه، من جامعة غير بريطانية بلندن، وعلى الفور اتصلت بأحد أساتذتها، وسألته هل بدأتم تمنحون شهادات للدكتوراه، فنفى ذلك، وحكى عن معاهد وكليات تبيع الشهادات لمن يدفع وليس لمن يعرف!!.

في هذا المناخ يحارب العمال المهرة والفنيون، في الشركات والمصانع، آخر معاركهم، في مسلسل التصفية للقدرات الإنتاجية والمهنية. والقضاء على بقايا النشاط الانتاجي والصناعي، للتركيز على الترفيه والسياحة، استكمالا لمنظومة التبعية الاقتصادية للحكم بعد استقراره على التبعية السياسية، وتمكنه من صهينة القرار وأمركته، واعتماد نشاط المحصول الواحد، كما كان الوضع ابان أيام الاحتلال، الذي حول مصر إلى مزرعة للقطن، تغذي مصانع النسيج البريطانية، إلى أن تحولت، بفضل التبعية السياسية والاقتصادية إلى منتجع وملهى للوافدين من الدولة الصهيونية والبلاد الغربية.

والإضرابات والاحتجاجات العمالية شملت عمال شركات مصر للغزل والنسيج الرفيع، وشركة صباغي البيضا والحرير الصناعي بكفر الدوار، وشركة الدلتا للغزل والنسيج بزفتى، وشركة غزل شبين الكوم بالمنوفية، وشركة الدواجن بالصف بمحافظة الجيزة، ومصنع المنصورة ـ أسبانيا للبطاطين بالدقهلية، وكان قد سبقها سلسلة احتجاجات. بدأت بإضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وعددهم 25 ألف عامل، وشركتي أسمنت حلوان وطرة، في نهاية عام 2006، بجانب إضرابات سائقي القطارات. وعمال شركة شبين الكوم للغزل والنسيج مستمرون في إضرابهم حتى الجمعة، منذ عشرة أيام، واعتصام عمال شركة مصر للغزل والنسيج وصل يومه السابع أمس. ومن المتوقع أن يبدأ عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج بالغربية إضرابهم اليوم، بعد أن أنذروا النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بوقف التفاوض مع الإدارة لعدم جدواه!!.. المطالب واحدة في الشركات المحتجة، وطابعها فئوي واقتصادي، وتتلخص في الحق في الأرباح، وزيادة الأجور والبدلات، والحق في العلاج والسكن، والحد من الإسراف، ومحاربة الفساد، وعدم الثقة في الوعود الحكومية، وسحب الثقة من اللجان النقابية، والتي لم يمر على انتخابها أكثر من شهرين، بشكل فضح الانتخابات العمالية الأخيرة.

وما يجري للفلاحين والعمال من تهميش وتصفية حدث نظيره مع الطلاب والطبقة الوسطى، فإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين تلازم مع طرد الفلاحين من أراضيهم، وفصل العمال عن أعمالهم، وواكب عودة المرابين والمغامرين الأجانب، والإقطاعيين وقطاع الطرق ولصوص المال والمهربين.. عادوا يتحكمون في كل شيء ولأن الرواج والكساد ارتبط بالمنظومة الاقتصادية الغربية والصهيونية فهناك من يرجع الرواج في بعض القطاعات إلى التدخل المستمر لتمرير «التوريث»، وآخرون يحذرون منه بدعوى أن المصريين يثورون في الرخاء وليس في الشدة، والرواج ليس في صالحهم، وقد كان ذلك تفسير الاحتلال، الذي ربط ثورة 1919 برخاء حدث في سوق القطن بعد الحرب العظمى الأولى، وهو رواج لم يستفد منه الفلاحون إنما أفاد كبار الملاك والإقطاعيون!!

الاحتجاجات العمالية عبرت عن أزمة الثقة الناجمة عن تصرفات الفريق «المؤمرك والمصهين» في الحكومة والملتف حول «عائلة مبارك»، وفشلت محاولات كسب ثقة العمال، بسبب خبرتهم مع الملاك الأجانب، الذين رفضوا صرف الأرباح والكافآت قبل تسليم الشركات لهم، ولم يقروا بأنصبة العمال القانونية في ملكية الشركات، والمقدرة بنسبة 12 %، والسؤال الهام عن سر عدم التشدد مع العمال، عكس ما حدث مع الصحافيين والقضاة والمحامين والمهندسين والنساء؟ وذلك يرجع إلى أن حكم جمال مبارك وعصره قد بدأ، في غفلة من الناس والزمن، ولا تريد له والدته أن يبدأ عنيفا أو دمويا، بجانب أثر قلق جهاز أمن الدولة، غير القادر على التصدي للاضطرابات الاجتماعية، وتكفيه الاحتجاجات السياسية، بمحدوديتها وإمكانية حصارها وفضها، أما الاضطرابات الاجتماعية فلا طاقة له بها، لشمولها واتساعها، بشكل استدعى نزول القوات المسلحة مرتين، الأولى في 1977 لوقف الانتفاضة الشعبية، والثانية في 1986 لإنهاء إضراب جنود الأمن المركزي.

ألا يستدعي هذا من القوى الوطنية والقومية والإسلامية أن تتجاوز التفكير التقليدي والحلول المعتادة، وتبدأ في العمل على تأسيس أحزاب ومنظمات، تعبر عن مصالح حقيقية للطامحين في بناء وطن مستقل وآمن ومتقدم.. وتدافع عن العمال والفلاحين والطلاب وأبناء الطبقات الدنيا والوسطى، وهذا حديث آخر نواصله معا الأسبوع القادم إن شاء الله.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

لماذا يستمرون باداء كوميديا تدعى الحكومة العراقية؟

هيفاء زنكنة *

■ غالبا ما اطلق على سياسي العراق المحتل اسم (حكومة الاحتلال). الا ان الاشهر الاخيرة اثبتت ونتيجة الانهيار الكلي لاي هيكلة افتراضية لما قد يسمى حكومة باننى مخطئة تماما وعلي البحث عن مصطلح جديد يتماشى مع تحولات الموجودين في المنطقة الخضراء، تحت مسميات متعددة، وتلونهم بالوان تستعصي على التسمية والمصطلح.

ومن باب النقاش علينا الاجابة اولا على سؤال هو: هل هناك ما يستحق ان نطلق عليه اسم حكومة عراقية تحت الاحتلال؟ اعتقد ان التسمية خاطئة جملة وتفصيلا وتشبه في تركيبتها المضللة جملة طالما سمعناها في سن التلمذة كمثال على جملة تبدو صحيحة ظاهريا الا انها لاتحتوي غير مجموعة اخطاء من نواحي اللغة والقواعد والمعنى، وهي جملة (الخسن والخسين ثلاثتهم بنات معاوية) الدالة على خطأ كل مفردة الى حد يقتضي الغاؤها كلية.

من هذا المنطلق أجد أن تسمية الحكومة العراقية تحت الاحتلال مضللة ويتوجب الغاؤها لتصحيح التسمية والوضع في العراق عموما. ولنبدأ بمصطلح الحكومة. يشير معناه الى وجود حكومة تمثل مصالح الشعب وتحميه وتوفر له الامان والخدمات الصحية والتعليمية وحق العمل والحركة وحرية التعبير عن الرأي والاستقرار وتصون كرامته والاهم من ذلك كله ان توفر له ولعائلته حق الحياة. فهل تتوفر هذه المواصفات الاساسية بالمجموعات التي تطلق على نفسها اسم الحكومة بل وغالبا اسم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا؟ لا اظن ذلك. وهذا ليس مجرد رأي شخصي بل توثيقا لحقائق ورصد مستمر لكل ما لم تقم به (الحكومة) استنادا الى تقارير المنظمات الانسانية والدولية والقانونية على اختلاف مسمياتها.

ولنأخذ مثال تهجير العراقيين داخل وخارج العراق حيث قام المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوجيه نداء الى المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهود للمساعدة في رفع المعاناة عن العراقيين النازحين من بلدهم مع تدني الاوضاع الامنية هناك، اضافة الى دعم البلدان التي تستضيف اعداداً كبيرة منهم مثل الاردن وسورية. مشيرا الى ان الدول المستضيفة للعراقيين تواجه ضغوطاً كبيرة على البنى التحتية والخدمات الصحية وانظمتهم التعليمية، مما يتطلب مساعدتهم على مواجهة هذا التحدي الكبير.

بالمقابل، ما الذي فعلته (الحكومة العراقية) صاحبة الشأن الاول للتقليل من قسوة اوضاع المواطنين ومساعدتهم ؟ لا شيء. بل انها زادت اوضاعهم سوءا عندما استخدمت المأساة لاغراض سياسية دعائية ولصالح سياسة العدو الامريكي المحتل ضد البلد الذي طالما فتح ذراعيه لاستقبال العراقيين والترحيب بهم على اختلاف اتجاهاتهم ومعتقداتهم. فها هو المتحدث الرسمي باسم (الحكومة) يتهم سورية بتصدير الارهاب متناسيا حسب منطقه الاعوج بان هناك مليون عراقي نازح في سورية بينما لايزيد عدد اللاجئين السوريين في العراق، ان وجدوا، بضع مئات. مما يدل على ان سياسة (الحكومة العراقية) هو تفريغ العراق من اهله كما فعل الصهاينة ايام احتلالهم فلسطين. وتبرع النائب محمد كاظم الحميداوي عضو الائتلاف العراقي الموحد بالقول (ان سورية لها دور سلبي في الساحة السياسية والاجتماعية العراقية) ووجه النائب اللوم الى سورية، وهنا المضحك المبكي، لانها لم تطبق لحد الان التزاماتها الاخلاقية والتي تمليها عليها الجيرة وحالة الاخاء القومي والاسلامي!

اما النائبة صفية السهيل عضو الكتلة العراقية والمعروفة بانها صاحبة الاصبع البنفسجي الذي رفعته تأييدا لبوش اثناء خطاب الاتحاد وخلال دورتها في المعسكرات الامريكية لدعم جنود الاحتلال في قتلهم وابادتهم للمواطنين العراقيين، فلم تتوان عن استخدام مأساة النازحين عكازا دعائيا. حيث صرحت للصحافة وبمنطق الاحتلال الملتوي بانها وجهت رسالة (الى الحكومة السورية دعت فيها الى ضرورة معاملة العراقيين بصورة تلائم وضعهم كلاجئين لأنهم ذهبوا الى سورية جراء أسباب قاهرة فهؤلاء لم يتركوا العراق برغبتهم وبالتالي هي قضية أنسانية عامة) وبدلا من ان توجه النائبة (المنتخبة) ذات المشاعر الانسانية اصبعها الى المسؤول الحقيقي عن المأساة اي سلطات الاحتلال أنحت باللوم على سورية مذكرة البلد المستقبل للاجئين بأن (المواثيق العالمية تنص على تأمين حق الاقامة وحق السكن والتعليم وما نراه في سورية هي معاملة سيئة للعراقيين ومواجهتهم لمخاطر كثيرة ونحن نطالب المفوضية السامية للاجئين بأن تأخذ هذا الامر بجدية وجمع الاموال لمعالجة مشكلة العراقيين في سورية كما أن الامم المتحدة مطالبة أيضا للضغط على سورية للاعتراف بنظام حماية اللاجئين)، لتثبت في هذيانها بان شر البلية ما يضحك.

وعندما نرصد عمل (الحكومة) منذ الغزو وحتى اليوم سنجد بانها قد نفذت حقا العديد من المهام والاعمال الا انها، جميعا، كانت تصب في صالح المحتل وشرعنة الانتهاكات والترويج لها والتستر على القتل والذبح والمقابر الجماعية وحملات المداهمة والترويع والاعتقالات، فكيف يطلق على مجموعة كهذه اسم (حكومة)؟

المفردة الثانية هي صفة (عراقية). فهل هذه المجموعة عراقية حقا؟ اولا انها المجموعة التي طبلت وزمرت لشن الحرب على العراق ولم تحسب حساب الضحايا الذين استشهدوا ولا البيوت التي خربت ولا العوائل المهجرة ولا المكتبات والمتاحف والمعارض التي نهبت وحرقت. كان همهم الاول والاخير شخصيا جوهره الانتقام الشخصي والنهب والسلطة. هذا قبل الحرب، اما بعده فقد تفتقت الاذهان عن كيفية الانتشار على ارض العراق بواسطة فيروس الطائفية والعرقية. كل حزب ومنظمة صارت له راية بلون معين. كل راية تمثل طائفة واحدة لاغير وان نطقت كذبا ورياء باسم العراق. كل عازف يعزف على هواه. الدليمي والهاشمي يناديان بتمثيل السنة بعد تلوين الشعارات بمصلحة العراق، والحكيم والمالكي والجعفري ومن لف لفهما يناديان بمظلومية الف عام وحق الشيعة في الولاية وبينهما يتلون آخرون بالوان الحرباء فمن الصدر (حسب صراعات حصة الخمس) والجلبي (حصة البيت الشيعي) الى مهزلة العلمانية الليبرالية السنية (الباججي) والحزب الشيوعي الشيعي الاسلامي (حميد موسى البياتي).

واجدني اقتبس هنا من الشابة العراقية صاحبة المدونة الالكترونية ريفر بيند قولها مرة ردا على ان المتعاونين مع الاحتلال هم من العراقيين فاجابت: ليس كل من يولد في الاسطبل حصانا.

ولنعد الى المفردة الثالثة التي تصف الحكومة العراقية بانها تحت الاحتلال. هنا نجد ان المفردة خاطئة ايضا لانها تشير الى احتلال امريكي ـ بريطاني واضح المعالم، الا ان الواقع العراقي اليوم هو ابعد ما يكون عن توصيفة (تحت الاحتلال) بمعناها المتعارف عليه. فما هي القوات والجهات والقوى الفاعلة على ارض العراق؟ هل هو الاحتلال العسكري بقيادته المدنية في البيت الابيض وداوننغ ستريت أم دمى الخرق في المنطقة الخضراء ونواب المجلس الذي لايطيق احدهم النظر الى وجه الآخر؟

ظاهريا، القوة الحقيقية ومصدر القرار هو الادارة السياسية للاحتلال في واشنطن وبدرجة أقل في لندن. وهذه الادارة مستندة الى وجود القوات العسكرية بتجهيزاتها او تقنيتها الحديثة. الا ان الادارة السياسية منقسمة على نفسها جزئيا. وكذلك العسكرية ما بين القيادة الامريكية والبريطانية. هناك اذن جنود العدو المحتل بانواعهم، يليهم في العدد وتنوع السلاح والمعدات المرتزقة والمتعاقدين وعددهم 100 ألف. من بينهم هناك 48 ألفا يعملون كجنود مقاتلين بامرة قوات الاحتلال ليعوضوا عن قلة المتطوعين للقتال في العراق وتزايد عدد القتلى والارقام الهائلة للجرحى. والمعروف ان وجود الجرحى بالنسبة الى الادارة الامريكية مشكلة اكبر من القتلى لان رعايتهم على مدى سنين مقبلة سيشكل استنزافا اقتصاديا كبيرا، كما انهم مثل جرحى الحرب على فيتنام قد يصبحون ناشطين او شهودا ضد الحكومة نفسها. اما حراس المنشآت فان عددهم كبير جدا وقد تم انشاء فرقهم من الاجانب وبعض العراقيين من قبل بول بريمر وبالتعاون مع الجلبي عبر شركة خاصة للتدريب على استخدام انواع الاسلحة. ما يميز هذه الفرق الخاصة والمرتزقة وحماية المنشآت هو انها لاتخضع للقانون العراقي. انها تتمتع بحصانة مطلقة من القضاء مهما ارتكبت من جرائم ومجازر. وكانت آخر جريمة ارتكبوها صباح يوم الخميس الماضي عندما أطلق افراد احدى شركات الحماية الأجنبية المرافقة لوفد اجنبي كان يزور وزارة العدل المجاورة لمبنى شبكة الأعلام في منطقة الصالحية وسط بغداد، النار على ثلاثة من حراس شبكة الاعلام العراقي كانوا يقومون بواجباتهم فوق سطح المبنى مما أسفر عن مصرعهم في الحال.

ولا اعتقد ان هناك حاجة الى الكتابة عن الميليشيات وفرق الموت فالكل يعرف ان احزاب الطوائف هي التي خلقتها واشرفت على تزويدها بالسلاح والرواتب المغرية.

هذا هو الحال ظاهريا، اما عمليا، فان المقاومة الوطنية هي صاحبة المبادرة حيث تشكل انتصاراتها وتطوير قدراتها وامكانياتها تحديا لامكانية جيش العدو على تطوير مايسمى بآليات مواجهة (عمليات المتمردين) حسب تصريحات جورج بوش ووزير دفاعه. خاصة بعد ان بلغ عدد عمليات المقاومة الباسلة المستهدفة لقوات العدو المحتل مباشرة معدل 120 عملية يوميا حسب احصائية مؤسسة بروكنز انستتيوشنس الامريكية. وهي العمليات التي جعلت مفهوم (الحكومة العراقية) محض هراء.

* كاتبة من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN